

موقف ابن عقيل من زعم النحويين في شرحه لألفية ابن مالك
**Ibn Aqil's opinion on the grammarians' claim in his explanation of
Alfiyyah Ibn Malik**

د. خلف الله نادي محمد

أستاذ مساعد بقسم اللغويات

جامعة الجوف - كلية العلوم والآداب بالقريات

المملكة العربية السعودية

knabdelrahman@ju.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2022/02/23 - تاريخ القبول: 2022/03/24 - تاريخ النشر: 2022/06/01

مسائل النحو في جلها محل خلاف بين النحويين، وقد بني الخلاف فيها على الدليل الذي يُستدل به من أدلة النحو المعتمدة، كالسماع، والقياس، وغيرهما، ومن هنا تناول بعض النحويين - لا سيما المتأخرين - المسائل النحوية وعقبوا على بعض الآراء فيها بالقبول أو الرفض، أو التضعيف، أو الوصف بالزعم، أو الفساد، وكان من هؤلاء ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، فقد ذكر فيه كثيرا من اختلاف النحويين، ووصف بعض آرائهم بالزعم، مما دفعني إلى الوقوف على مواطن الزعم هذه، ومعرفة معنى الزعم عند النحويين عامة، وعند ابن عقيل خاصة، وموقف ابن عقيل مما وصفه بالزعم، وقد وجدته محقا في أكثر ما اعترض عليه مما وصفه بالزعم.

الكلمات المفتاحية: الزعم، ابن عقيل، اعترض، الصحيح.

المؤلف المرسل: د. خلف الله نادي مُجَدّ عبد الرحمن، الإيميل: knabdelrahman@ju.edu.sa

Ibn Aqil's opinion on the grammarians' claim in his explanation of Alfiyyah Ibn Malik

Summary

Grammar issues are mostly disputed among the grammarians, and the dispute was built on the evidence that is inferred from the considered evidence of grammar, such as listening, analogy, and others. Or weakening, or describing the claim, or corruption, and among them was Ibn Aqil in his explanation of the Millennium of Ibn Malik, in which he mentioned a lot of the grammarians' differences, and he described some of their opinions with the claim, which prompted me to stand on these areas of the claim, and to know the meaning of the claim in general grammarians, And with Ibn Aqeel in particular, and Ibn Aqeel's position on what he described as the claim, and I found him right in most of what he objected to from what he described as the claim.

Keywords: claim, Ibn Aqil, objected, correct.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا مُجَدّ، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد،،،،،

فإن القواعد النحوية لم تكن محل اتفاق بين النحويين؛ سواء أكان الخلاف فيها بين المدارس النحوية المختلفة، أم بين علماء المدرسة الواحدة، كما هو معروف، ومن هنا كان لبعض النحويين آراء خالفت مذاهب جماهير العلماء، فنقلها من جاء بعدهم وعلق عليها قبولا، أو رفضا، أو تضييفا، أو ترجيحا، أو وصفا بالزعم، وأحيانا يذكر أحدهم الرأي المخالف دون تعقيب ممن أوردته.

وكان ابن عقيل من العلماء المتأخرين الذين ذكروا آراء النحويين في كتبهم، وعلقوا عليها بين ترجيح، أو تضييف، أو ردّ، أو وصفها بالزعم، أو غير ذلك.

ومن كتب ابن عقيل التي ذكر فيها آراء كثير من النحويين وعلق عليها "شرح ألفية ابن مالك" وقد وجدته يصف بعض هذه المذاهب بالزعم، فتبعت هذه المواضع، وألفيته أحيانا يصفه بعضها بالزعم ولا يبدي رأيه فيها، وفي أحيان أخرى يصفها بالزعم، ويردها بأنها مخالفة لما عليه إجماع النحويين، أو لما أورده النحويون، إلى غير ذلك، فأردت أن أدرس مواضع الزعم هذه دراسة مستقلة تلقي الضوء على موقفه مما وصفه بالزعم، ومن هنا تأتي أهمية الموضوع، حيث إنه يتعلق بدراسة بعض مواضع الخلاف، التي تفصح عن مذاهب بعض النحويين والتي تمثل في

بعض الأحيان انفرادات ببعض الآراء لبعض النحويين، وقد سميت هذا البحث:

"موقف ابن عقيل من زعم النحويين في شرحه لألفية ابن مالك"

وكان لاختيار هذه الدراسة دوافع عدة، منها:

1- بيان مقصد النحويين بمصطلح الزعم، وكيفية استعماله عندهم.

2- الوقوف على بعض مذاهب النحويين المعترض عليها والموصوفة بالزعم ممن جاء بعدهم؛ لمعرفة آرائهم التي خالفوا بها ما ذكره السابقون.

3- بيان موقف ابن عقيل مما وصفه بالزعم، واعترض عليه، وهل هو محق في هذا الاعتراض وهذا الوصف؟ أو لا؟

وقد بدأت هذه الدراسة بمقدمة بينت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة السير فيه، ثم تبعها تمهيد ترجمت فيه بشكل موجز جدا لصاحب الألفية، ولابن عقيل، وبينت فيه معنى الزعم في: اللغة، وعند النحويين-ومنهم ابن عقيل- تلا ذلك المواطن التي وصفها ابن عقيل بالزعم واعترض عليها، ورتبتها حسب ورودها في شرح الألفية، وجاءت كالتالي:

- "كسر نون جمع المذكر السالم والملحق به"

- "بناء جمع المؤنث السالم في حالة النصب"

- "دخول الألف واللام على ما سمي به من الأعلام المنقولة"

- "تعدد الخبر: مفردا وجملة"

- "مجيء الماضي من "يوشك"

- "التعليق في باب "ظن"

- "إنابة المفعول الثالث من باب "أعلم" عن الفاعل،

- "تصب المشغول عنه في موضع ترجيح الرفع"

- "الخلاف في "لبيك" وأخواتها، هل هي أسماء مقصورة؟ أو لا؟

- "تيابة اسم الإشارة عن المصدر"

- "جر المفعول له المجرد،

- "تأصب المفعول معه"

- "الخلاف في "مع" الساكنة العين"

- "مجيء الضمير المتصل بعد "لولا"

- "كلمة "عطاء" بين المصدر واسم المصدر"

- "إعمال اسم الفاعل المحلى بأل"

- "بناء مصدر "فعل" المتعدي على "فعل" قياسا"

- "تيابة "فعل" عن "مفعول" في المعنى والعمل"

- "وقوع الجملة نعتا للمعرف بـ "أل" الجنسية.

وقد سرت في هذه الدراسة على النحو التالي:

- 1 - وضعت لكل زعم عنوانا حسب المسألة النحوية التي يتكلم عنها.
 - 2 - بدأت الحديث بقول النحويين عن المسألة محل الدراسة، وذكرت الخلاف بينهم فيها، ونسبت هذا الزعم إلى صاحبه إن لم يكمنسوبا، وصححت نسبة بعضه.
 - 3 - ذكرت بعد ذلك اعتراض ابن عقيل على الزعم الذي هو محل الاعتراض.
 - 4 - ختمت المسألة بعد ذلك ببيان الراجح فيها، مع التعليق على اعتراض ابن عقيل قبولا أو رفضا.
- ثم ذيلت البحث بخاتمة دونت فيها أهم النتائج التي وقفت عليها من خلال هذه الدراسة، تلاها مصادر البحث.

أرجو من الله العليّ القدير أن تكون هذه الدراسة نافعة وافية بما قصد منها.

تمهيد

أولا: التعريف بصاحب الألفية:

هو: مُجَد بن عبد الله بن مالك، العلامة، جمال الدين، أبو عبد الله، الطائي، الجياني، الشافعي، النحوي، إمام النحاة، وحافظ اللغة، ولد سنة ستمئة، أو إحدى وستمئة، صنف التسهيل، وشرحه، والكافية، وشرحها، والألفية، وشواهد التوضيح والتصحيح، وغيرها، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمئة من الهجرة. (1)

ثانيا: التعريف بابن عقيل:

هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مُجَد بن مُجَد بن عقيل، القرشي، الهاشمي، العقيلي، الهمداني الأصل، ولد سنة ثمان وتسعين وستمئة، كان إماما في العربية والبيان، صنف شرح الألفية، وشرح التسهيل، توفي سنة تسع وستين وسبعمئة من الهجرة. (2)

ثالثا: مفهوم الزعم في اللغة:

يطلق "الزعم" في اللغة على عدة معان، منها: الشك، والقول المطلق، والقول بالحق، والقول بالباطل، والكذب، والظن، قال الخليل: "زعم: زَعَمَ يَزْعُمُ زَعْمًا، وَزُعْمًا: إِذَا شَكَّ". (3) وقال ابن سيدة: "الزَّعْمُ، وَالزُّعْمُ، وَالزَّعْمُ، وَالزُّعْمُ، وَالزُّعْمُ-ثَلَاثُ لُغَاتٍ: الْقَوْلُ، وَهُوَ الظَّنُّ، وَقِيلَ الْكُذِبُ". (4) وقال ابن منظور: "الزَّعْمُ، وَالزُّعْمُ، وَالزُّعْمُ، وَالزُّعْمُ-ثَلَاثُ لُغَاتٍ: الْقَوْلُ، زَعَمَ زَعْمًا، وَزُعِمَ وَزُعِمَ، أَي: قَالَ، وَقِيلَ: هُوَ الْقَوْلُ يَكُونُ حَقًّا، وَيَكُونُ بَاطِلًا، وَأَنشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ لِأُمَيَّةَ فِي الزَّعْمِ الَّذِي هُوَ حَقٌّ:

وَإِنِّي أَذِيئٌ لَكُمْ أَنَّهُ سَيُنَجِّزُكُمْ رَبُّكُمْ مَا زَعَمَ (5)

وقال الليث: سمعت أهل العربية يقولون إذا قيل: ذكر فلان كذا وكذا، فإنما يقال ذلك لأمر يُسْتَيَقَنُ أَنَّهُ حَقٌّ، وَإِذَا شَكَّ فِيهِ فَلَمْ يُدْرَ لَعَلَّهُ كَذِبٌ أَوْ بَاطِلٌ، قِيلَ: زَعَمَ فُلَانٌ، قَالَ وَكَذَلِكَ تَفْسِرُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾ (6) أَي: بِقَوْلِهِمُ الْكَذِبَ، وَقِيلَ الزُّعْمُ: الظن، وقيل: الكذب، زَعَمَهُ يَزْعُمُهُ، وَالزُّعْمُ تَمِيمِيَّةٌ، وَالزُّعْمُ حِجَازِيَّةٌ. (7) وقال الفيروز أبادي: "الزَّعْمُ، مُثَلَّثَةٌ: الْقَوْلُ الْحَقُّ، وَالْبَاطِلُ، وَالْكَذِبُ، ضِدُّ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِيهَا يُشَكُّ فِيهِ". (8)

رابعا: مفهوم الزعم في اصطلاح النحويين:

للزعم عند النحويين معنيان: أولهما: القول، سواء ارتضاه وصححه قائله، بذكر ما يبين أنه ارتضاه، أو بسكوته عنه دون تعقيب، ومن ذلك قول سيبويه: "هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا، زعم يونس: أنك إذا سميت رجلا بـ "ضارب" من قولك: ضاربٌ، وأنت تأمر، فهو مصروف، وكذلك إن سميت "ضارب" وكذلك "ضرب" وهو قول أبي عمرو

والخليل".⁽⁹⁾ وهذا قليل.

وثانيهما: القول الخطأ، أو غير الصحيح، وهو كثير، ومن ذلك قول سيبويه عند الحديث عن ضمير الفصل: "واعلم أن ما كان فصلاً لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبْتُ زيدا هو خيراً منك، وكان عبد الله هو الظريف، وقال الله عز وجل: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾"⁽¹⁰⁾، وقد زعم ناسٌ أن "هو" ههنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ههنا صفة للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه، ف "هو" ههنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم".⁽¹¹⁾

وعند حديث المبرد عن تمييز "كم" الخبرية الذي جوز فيه الجر والنصب، ورجح الجر، إلا إن فصل بينها وبين تمييزها فإنه اختار النصب، ذكر أن قوما ذهبوا إلى أن تمييزها منصوب دائماً، وإن جر فإنما هو مجرور بجرف مقدر، فمنع المبرد هذا القول ووصفه بالزعم واستبعده، حيث قال: " وقد زعم قوم أننا على كل حال منونة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) وهذا بعيد؛ لأن الخافض لا يضم؛ إذ كان

وما بعده بمنزل شيء واحد ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض، فعل مثل ذلك في "كم" في الخبر، وذلك قوله: كم بجود مقرّف نال العلا وشريف بخله قد وضعه".⁽¹²⁾ (13)

وابن عقيل سار على ما سار عليه النحويون من إطلاق مصطلح "الزعم" وما يشتق منه على القول الصحيح، والقول غير الصحيح، فمما استعمل فيه ابن عقيل مصطلح "الزعم" ولم يعقب عليه بما يدل على رفضه إياه: ما ذكره عند الحديث عن اتصال علامة التثنية أو الجمع بالفعل، مع وجود الاسم الظاهر، حيث قال: إن هذا التركيب - يعني اتصال علامة التثنية والجمع بالفعل مع وجود الفاعل الظاهر - يكون قليلاً، إذا أسند الفعل للظاهر، أما إذا أسند إلى الضمير وجعلت الظاهر بدلاً منه، أو مبتدأ فليس قليلاً، وهي لغة: أكلوني البراغيث، ويعبر عنها ابن مالك بلغة: يتعاقبون فيكم ملائكة، ف (البراغيث) فاعل (أكلوني) و (ملائكة) فاعل (يتعاقبون) وهذا التفصيل نسيه إلى ابن مالك ووصفه بالزعم.⁽¹⁴⁾

وقال عند الحديث عن صلة "أل": إن مجيء المضارع صلة لها شاذ، ومنه قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل⁽¹⁵⁾

ونص على أنه عند أكثر البصريين مختص بالشعر، وقال: إن ابن مالك يزعم في غير الألفية أنه لا يختص بالشعر، بل يجوز في اختيار الكلام⁽¹⁶⁾، وغير ذلك.

أما استعمال ابن عقيل مصطلح "الزعم" بمعنى الخطأ، واعتراضه عليه، فهو الذي يحتاج إلى بسط الكلام عنه في هذا البحث، وفيما يلي تفصيل الكلام عن كل زعم من هذه المزاعم.

1 - كسر نون جمع المذكر السالم والملحق به

حق نون جمع المذكر السالم والملحق به أن تكون مفتوحة، وورد كسرهما، فقيل: إن الكسر لغة قليلة، وقيل: ضرورة، وقيل: شاذ، وقيل: إنه للإعراب؛ إجراء له مجرى "غسلين" من دون تنوين، وصرح ابن مالك في شرح الكافية بأن كسرهما لغة، وجعل منه قول الشاعر: عرفنا جعفرًا وبني رباح وأنكرنا زعانف آخريين⁽¹⁷⁾ (18)

وجوزه في شرح التسهيل، حيث قال: "ويمكن أن يكون هذا"⁽¹⁹⁾ معتبرا في "الأربعين" من قول جرير:

وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حدَّ الأربعين⁽²⁰⁾

فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة كما سبق في البيت قبله⁽²¹⁾، ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثني وما حمل عليه لغة".⁽²²⁾

فاختلف رأي ابن مالك، فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة، وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة".⁽²³⁾ وذهب ابن عقيل إلى أن الكسر شاذ، وليس لغة، ووصفه بأنه زعم؛ حيث قال: "حق نون الجمع وما ألحق به الفتح، وقد تكسر شذوذا ... وليس كسرهما لغة، خلافا لمن زعم ذلك، وظاهر كلام المصنف -رحمه الله تعالى- أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك، بل كسرهما في الجمع شاذ، وفتحها في التثنية لغة، كما قدمناه".⁽²⁴⁾ فاعترض ابن عقيل على جعل فتح نون الجمع والملحق به لغة، ووصفه بالشذوذ والزعم؛ وقد فرّق بين فتح نون المثني والملحق به فجعله لغة، وبين كسر نون الجمع والملحق به فجعله شاذاً، كما هو واضح، ونسبه إلى الضرورة في شرح التسهيل.⁽²⁵⁾

وذهب النحويون إلى ما ذهب إليه ابن عقيل من منع أن يكون كسر نون الجمع والملحق به لغة، كما ذهبوا إلى منع أن تكون الكسرة فيه للإعراب.⁽²⁶⁾

قال ابن الناظم: " فأما كسر نون الجمع فإنه يجيء للضرورة وأما فتح نون التثنية فلغة قوم من العرب، حكى ذلك الفراء⁽²⁷⁾، وأنشد: على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لحة وتغيب⁽²⁸⁾ بفتح نون التثنية".⁽²⁹⁾

فالظاهر مما تقدم أن الذي قال: إن كسر نون جمع المذكر والملحق به لغة، هو ابن مالك فقط، ولم يقل أحد من النحويين به، مع أن ابن مالك أجاز أن يكون ضرورة، كما أجاز أن تكون كلمة "الأربعين" مجرورة بالكسرة، كما ذهب إليه الأخفش الصغير⁽³⁰⁾

وقد حاول الشاطبي أن يجد لابن مالك مخرجا من هذا القول الذي لم يقل به غيره، فذهب إلى القول بأنه أطلق لفظ القلة⁽³¹⁾ - يعني لغة قليلة - وأراد به الشذوذ، كما أنه يستعمل لفظ الشذوذ مریدا به القلة.⁽³²⁾ والخلاصة: أن كسر نون جمع المذكر السالم شاذ، أو ضرورة، وليس لغة، فابن عقيل محق في الاعتراض على القول بأنه لغة ونسبته إلى الزعم المردود.

2 - بناء جمع المؤنث السالم في حالة النصب

اختلف النحويون في إعراب جمع المؤنث السالم في حالة ما إذا وجد عامل يطلبه منصوبا، فقيل: ينصب بالكسرة نيابة عن الفتح مطلقا؛ حملا لنصبه على جره، كما حمل نصب جمع المذكر السالم على جره فجعل بالياء، وقيل: هو معرب، ثم قيل: ينصب بالفتح الظاهرة مطلقا، سواء أكان مفردة صحيح الآخر، نحو: زينات، أم كان معتلا، نحو: لغات، وقيل: بل ينصب بالفتح إذا كان مفردة معتلا، وبالكسرة إذا كان مفردة صحيحا، وقيل: مبني على الكسر في محل نصب، ومذهب الجمهور الأول.⁽³³⁾

والقول بأنه مبني على الكسر في حالة النصب، هو مذهب الأخفش، كما نسبه إليه النحويون.⁽³⁴⁾

وحجة الأخفش فيما ذهب إليه: الإتياع، قال السيرافي: "والذي عندي من الاحتجاج له: أن هذه الكسرة اتبعت كسرة الحذف، وكسرة الحذف إعراب، وكسرة النصب بناء، وصارت متبعة لتلك، كما قالوا: "يا زيد بن عبد الله" فيمن فتح الدال من "زيد" واتبعا حركة الدال إعراب الابن، وإن كانت إحدى الحركتين إعرابا والأخرى بناء".⁽³⁵⁾

واعترض ابن عقيل على مذهب الأخفش، ووصفه بالزعم والفساد؛ بحجة أنه لا موجب لبنائه⁽³⁶⁾، والذي عليه الجمهور في سبب بناء الاسم هو: شبه الحرف.⁽³⁷⁾

وذهب بعضهم إلى أن سبب بناء الاسم ليس قاصرا على شبه الحرف، بل قد يبنى لشبهه بالفعل المبني، وقد يبنى لعدم التركيب، وقد يبنى لتضمنه معنى الحرف، أو لوقوعه موقع المبني، أو لمضارعتة لما وقع موقع المبني، أو لإضافته إلى مبني.⁽³⁸⁾

والصحيح أن سبب بناء الاسم هو شبهه بالحرف، ولا يصدق شبه الحرف، ولا غيره من العلل الأخرى على جمع المؤنث في حالة النصب بالكسرة؛ حتى نقول: إنه مبني، ويلزم الأخفش أن يقول ببناء الممنوع من الصرف حالة الجر.⁽³⁹⁾

وما تقدم من القول ببناء جمع المؤنث في حالة النصب هو مذهب الأخفش، والغريب أن ابن جني نسبته إلى المبرد أيضا.⁽⁴⁰⁾

وتابعه على ذلك أبو حيان، كما نسب أبو حيان إليهما القول بأن الممنوع من الصرف مبني حالة الكسر، وهو خلاف ما ذكره السيرافي في الرد على الأخفش.⁽⁴¹⁾

مع أن المبرد نص في غير موضع على جمع المؤنث معرب، حيث قال: "فإذا أردت رفعه قلت: مسلمات، فاعلم، ونصبه وجره: مسلمات، يستوي الجر والنصب، كما استويا في "مسلمين"؛ لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر".⁽⁴²⁾

والحق مع ابن عقيل في اعتراضه على أن جمع المؤنث مبني في حالة النصب وفي نسبته إلى الزعم المرادود.

3 - دخول الألف واللام على ما سمي به من الأعلام المنقولة

الألف واللام قد تكون معرفة، نحو: الرجل، وقد تكون زائدة لزوما، نحو: اللات، وقد تكون زائدة غير لازمة، وهي التي تزداد اضطرارا، نحو: بنات الأوبر.

وهناك نوع آخر: يكون للمح الصفة، وهي الداخلة على ما سمي به من الأعلام المنقولة، مما يصلح دخول "أل" عليه، كقولك في حسن: الحسن، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان⁽⁴³⁾

وأكثر دخولها على المنقول من صفة، كقولك في: حارث: الحارث، وقد تدخل على المنقول من مصدر، كقولك في فضل: الفضل، وعلى المنقول من اسم جنس، كقولك في نعمان: النعمان.

وفائدة دخول الألف واللام: الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة، أو ما في معناها، فهي دخلت لمعنى، وهو لمح الأصل الذي نقل منه العلم.

وظاهر كلام ابن عقيل: أنك إذا قصدت بالمنقول من صفة ونحوه أنك إنما سميت به تفاقولا بمعناه جئت بالألف واللام؛ لتدل على ذلك، كقولك: الحارث؛ تفاقولا بأنه يعيش ويحتر، وكذا أيضا كل ما يدل على معنى، كفضل، ونحوه، وإن لم تقصد ذلك،

ونظرت إلى كونه علما، لم تدخل فيه الألف واللام، إنما تقول: فضل، وحارث، فدخل الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد من دونهما، فليست الألف واللام زائدتين، ولا التفات إلى قول من قال: إنها زائدة، فهو زعم. (44)

وما المانع أن تكون الألف واللام زائدتا للمح الأصل، كما ذكر ابن عقيل (45) وقال ابن قيم الجوزية شارحا قول ابن مالك السابق: "هذا - أيضا - من أقسام الزائدة، وهي التي يعبر عنها بأنها دخلت للمح الصفة، فإن العلم المنقول مما يقبل "أل" يكثر دخول "أل" عليه إن كان صفة كحارث، وضحاك، وعباس، وحسن، وحسين، ويقال إن كان مصدرا كالفصل، وأقل منه: ما كان اسم عين، ك"النعمان والليث". (46) ولو لم تكن الألف واللام زائدتين لما صلح تجريد العلم المنقول منهما، هذا إن كان ابن عقيل يقصد توجيه الزعم إلى القول بأنها زائدة، أما إن كان يقصد توجيه الزعم إلى القول بأنها لا تفيد معنى فهذا لا يقول به أحد؛ لأنها إنما دخلت للمح الأصل.

4 - تعدد الخبر: مفردا وجملة

اختلف النحويون في جواز تعدد الخبر على أقوال: الأول منها: الجواز، وهو مذهب الجمهور، وهو الأصح؛ قياسا على تعدد النعت، سواء وجد معه عاطف أم لا، الثاني: المنع، الثالث: الجواز إذا كان معناهما واحدا، الرابع: الجواز إن اتحد الخبران في الأفراد أو الجملة. (47)

ووصف ابن عقيل القول الرابع بالزعم (48)، وذكر أن معربي القرآن الكريم يستدلون على جواز تعدد الخبر وإن اختلف أفرادا وجملة بنحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (49) ثم ذكر أن الآية لا يلزم فيها ذلك، لجواز كون "تسعى" حالا. (50) وذهب المنتجب الهمداني في الآية إلى أن "تسعى" نعت، وجوز أن تكون خبرا ثانيا، ومنع أن تكون حالا (51)، وجوز السمين الحلبي أن تكون خبرا عند من يجيزه، كما جوز أن تكون نعتا (52)، وذهب العكبري في الآية إلى أن "تسعى" يمكن أن يكون خبرا ثانيا، وأن يكون حالا. (53)

والصحيح القول بالجواز قياسا على تعدد النعت والحال، وتجوز ابن عقيل أن تكون "تسعى" حالا، لا يمنع جواز كونها خبرا.

5 - مجيء الماضي من "يوشك"

أفعال المقاربة لا تتصرف، ماعدا "كاد" و "أوشك"، فالوارد منهما المضارع، قالوا: يكاد، ويوشك، والماضي من "يوشك" أقل من المضارع، وزعم الأصمعي - على حد تعبير ابن عقيل (54) - أنه لم يستعمل "يوشك" إلا بلفظ المضارع. والحق مع ابن عقيل فيما ذهب إليه، فإن ما ادعاه الأصمعي زعم باطل منقوض بنقول العلماء عن العرب، قال الخليل: "أَوْشَكَ فَلَانَ حُرُوجًا، وَلَوْشَكَ مَا كَانَ ذَاكَ، أَي: لَسُرْعَانَ، وَأَمْرٌ وَشَيْكٌ، أَي: سَرِيعٌ، وَوَشَكَ الْبَيْنَ: سُرْعَةُ الْقَطِيعَةِ، وَأَوْشَكَ هَذَا أَنْ يَكُونَ كَذَا أَي: أَسْرَعُ، قَالَ:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَطْلُبْ مَعَاشًا يَكْفُهُ شَكَ الْفَقْرَ أَوْ لَامَ الصَّدِيقِ فَأَكْثَرَا

وَصَارَ عَلَى الْأَذْيَانِ كَلًّا وَأَوْشَكَتْ صَلَاتُ ذَوِي الْقُرْبَى لَهُ أَنْ تَنْكَرَا". (55)(56)

وقال الجوهري: "وقد أَوْشَكَ فَلَانَ يَوْشِكُ إِيشَاكًا، أَي: أَسْرَعُ السَّرِيرَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: يَوْشِكُ أَنْ يَكُونَ كَذَا، قَالَ جَرِيرٌ يَهْجُو الْعَبَّاسَ بْنَ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ:

إِذَا جَهَلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بَعْضُ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يَصَابَا (57)(58)

وقال ابن سيده: "أمر وشيك: سريع، وشك وشاكة، ووشك، وأوشك، قال بعضهم:

يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ، وَيُوشِكُ الْأَمْرُ أَنْ يَكُونَ، وَلَا يُقَالُ: أُوشِكُ وَلَا يُوشِكُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أُوشِكُ الْأَمْرَ، أَنْ يَكُونَ، أَنْشُدَ ثَعْلَبُ: وَلَوْ تَسَأَلَ النَّاسُ التَّرَابَ لِأَوْشِكُوا إِذَا قَلَّتْ هَاتُوا أَنْ يَمْلُؤُوا وَيَمْنَعُوا⁽⁵⁹⁾(60)

6 - التعليق في باب "ظن"

ذكر النحويون في باب "ظن وأحواتها، أن التعليق واجب إذا وجد سببه، فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل "ما" النافية نحو: ظننت ما خالد مسافر، وكذلك يجب التعليق إذا وقع الفعل بعد "إن" النافية، نحو: ظننت إن زيد قائم، وجعلوا من ذلك قول الله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽⁶¹⁾.

وذهب بعضهم - كما ذكر ابن عقيل⁽⁶²⁾ إلى أن الآية ليست من باب التعليق؛ لأن شرط التعليق عند هؤلاء: أنه إذا حذف سبب التعليق تسلط العامل على ما بعده فنصب مفعولين، مثال ذلك: ظننت ما زيد قائم، فلو حذف "ما" لقلت: ظننت زيدا قائما، ولا يمكن ذلك في الآية؛ لأنك لو حذف "إن" لا يتسلط الفعل "تظنون" على "لبثتم"؛ إذ لا تقول: وتظنون لبثتم. ووصف ابن عقيل هذا القول بالزعم؛ بحجة أنه مخالف لما هو كالجمع عليه، وهو أنه لا يشترط هذا الشرط في التعليق، ثم إن تمثيل النحويين للتعليق بالآية يشهد بضعف هذا القول⁽⁶³⁾، والحق مع ابن عقيل، فإنه لم يشترط أحد من النحويين هذا الشرط في التعليق.⁽⁶⁴⁾

7 - إنابة المفعول الثالث من باب "أعلم" عن الفاعل

ذهب أكثر النحويين إلى منع نيابة المفعول الثاني من باي "ظنّ، وأعلم" مطلقا، وذهب بعضهم إلى الجواز مطلقا، وذهب بعضهم إلى الجواز إن كان معرفة، وإلى المنع إن كان نكرة، فإن كان بالعكس تعينت إقامة الأول، وجوزّه ابن مالك بشرط أمن اللبس، وعدم كونه جملة أو ظرفا أو مجرورا⁽⁶⁵⁾.

ونص ابن مالك في التسهيل⁽⁶⁶⁾ على أنه لا تتمتع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا، وهذا يفهم منه أنه تجوز إقامة المفعول الثاني من باب "أعلم"، وكذا المفعول الثالث بشرط أمن اللبس، وعدم كونه جملة، وهو الذي نقله كثير من النحويين، والذي خالف في المفعول الثاني من باب "ظن" يخالف أيضا في باب "أعلم"، ويلزم عنده أن يقام الأول.

وحجة من أوجب إقامة الأول: أن الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر، فلم تتمحض فيهما المفعولية، بخلاف الأول؛ فإن المفعولية متمحضة فيه، وبخلاف الأول من مفعولي "ظن"، فإنه لا مندوحة من إقامته، وإن لم يكن متمحضًا للمفعولية، لأنه لا بديل عنه⁽⁶⁷⁾، ونقل بعض النحويين الاتفاق على منع إقامة الثالث من باب "أعلم".⁽⁶⁸⁾

وعلق ابن عقيل على نقل ابن هشام الخضراوي، وابن الناظم الاتفاق على المنع، ووصفه بالزعم⁽⁶⁹⁾، وهو محق فيما قاله، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك.

8 - نصب المشغول عنه في موضع ترجيح الرفع

الاسم المشغول عنه تجوز فيه خمسة أوجه: الأول: وجوب النصب، والثاني: وجوب الرفع، والثالث: جواز الأمرين مع رجحان النصب، والرابع: جواز الأمرين مع رجحان الرفع، والخامس: جواز الأمرين على السواء، وأشار ابن مالك بقوله: والرفع في غير الذي مر رجع فما أبيض افعل ودع ما لم يبيح⁽⁷⁰⁾

إلى القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران ويختار الرفع، وذلك كل اسم لم يكن معه ما يجعله من أحد الأوجه الأربعة الباقية، نحو: زيد ضربته، فيجوز في "زيد" الرفع والنصب، ويترجح الرفع؛ لأن النصب يتطلب الإضمار، والرفع لا يتطلب الإضمار، وعدم الإضمار أولى من الإضمار.

وزعم بعض النحويين - على حد تعبير ابن عقيل - أن النصب لا يجوز، ويجب الرفع، ورفض ابن عقيل هذا الزعم؛ بحجة أن سيبويه وغيره نقلوا جواز النصب عن العرب، ووصفه ابن عقيل جواز النصب بالكثرة، وجعل منه قول الشاعر:

فارسا ما غادروه ملحما غير زُميل ولا نكس وكل (71)

فقد رواه ابن الشجري منصوبا. (72)

وأبضا قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا﴾ (73)، في قراءة من نصب "جنات". (74)

والحق ما ذهب إليه ابن عقيل من أن عدم جواز النصب زعم لا دليل عليه؛ فقد ورد في الكلام شعرا ونثرا، وهو عربي جيد، قال سيبويه: "وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك: زيدا ضربت" (75).

وقال ابن الشجري عن البيت السابق: الرواية نصب "فارس" بمضمر يفسره الظاهر..... ويجوز رفع "فارس" بالابتداء" (76). فالصحيح جواز الرفع والنصب، مع رجحان الرفع. (77)

9 - الخلاف في "لبيك" وأخواته هل هي أسماء مقصورة؟ أو لا؟

ذهب سيبويه وجمهور النحويين (78) إلى أن "لبيك"، ودواليك، وسعديك، وحنانيك" أسماء منصوبة على المصدرية بفعل محذوف، وأن التثنية فيها يقصد بها التكنيز، فهي ملحقات بالمثنى، كقوله الله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ (79) فليس المراد بـ "كرتين" مرتين فقط؛ لقوله تعالى في بقية الآية: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ أي: مزدجرا كليلا، ولا ينقلب البصر مزدجرا كليلا من كرتين فقط، فوجب أن يكون المراد "بكرتين" التكنيز، وليس اثنين فقط، وكذا باقي أخواته.

قال سيبويه: "وأما قولك: لبيك، وسعديك، فانتصب هذا كما انتصب "سبحان الله". (80)

وذهب يونس أنها ليست مثناة، بل هي أسماء مقصورة، قلبت ألفها ياء مع الضمير، كما قلبت ألف "لدى وعلى" مع الضمير في "لديك وعلبك" (81)، وحقته: أن المصادر تقل فيها التثنية. (82)

ووصف ابن عقيل مذهب يونس بالزعم، ورده بحجة أنه لو كان مقصورا لم تقلب الألف ياء مع الظاهر، كما لا تقلب ألف "لدى وعلى" معه، فكما تقول: على زيد، ولدى زيد، دون قلب الألف ياء، ينبغي أن تقول: لبي زيد، لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء، قال الشاعر: دعوت لما نابني مسورا فلي فلي يدي مسور (83) فدل ذلك على أنه ملحق بالمثنى، وليس بمقصور كما زعم يونس. (84)

والصحيح مذهب سيبويه والجمهور، فإنها لو كانت مقصورة مثل "لدى وعلى" لزمها أن تكون مثلها عند إضافتها إلى الظاهر، فلا تقلب ألفها ياء، كما لا تقلب ألف "لدى وعلى"، فابن عقيل محق في وصف ما ذهب إليه يونس بالزعم غير المقبول.

10 - نيابة اسم الإشارة عن المصدر

من الأشياء التي تنوب عن المصدر: اسم الإشارة، نحو: ضربته ذلك الضرب، ومذهب سيبويه وجمهور النحويين أنه لا يشترط أن يذكر المصدر بعد اسم الإشارة، فمن كلام العرب: ظننت ذلك، قال سيبويه: "وأما ظننت ذلك، فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنك قد تقول: ظننت، فقصص، كما تقول: ذهبت، ثم تعمله في "الظن" كما تعمل "ذهبت" في "الذهاب" فذاك ههنا هو الظن، كأنك قلت: ظننت ذلك الظن". (85)

وذهب ابن مالك إلى أنه يجب أن يوصف اسم الإشارة بالمصدر، ولا يجوز حذف المصدر، فلا يقال: ضربته ذلك؛ بحجة أن العرب لا تستعمل ذلك، حيث قال: "ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة والمقصود به

المصدرية". (86)

وقد وصف أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك بالخطأ، حيث قال: " وهذا خطأ، فمن كلام العرب: ظننت ذاك، يشيرون به إلى المصدر ". (87)

ووصفه ابن عقيل بالزعم، حيث قال: " وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا، وفيه نظر؛ فمن أمثلة سيبويه: ظننت ذاك، أي: ظننت ذاك الظن، فذاك إشارة إلى الظن، ولم يوصف به. (88) والحق مع ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور النحويين، كما أن ابن عقيل محق في وصف مذهب ابن مالك بالزعم، فإنه لا دليل على ما ذهب إليه.

11 - جرّ المفعول له المجرد من الألف واللام والإضافة

المفعول له المستكمل للشروط له ثلاثة أحوال: إما أن يكون محلي بالألف واللام، نحو: ضربت ابني للتأديب، وإما أن يكون مضافاً، نحو: ضربت ابني لتأديبه، وإما أن يكون مجرداً من الألف واللام والإضافة، نحو: ضربت ابني تأديباً. ومذهب جمهور النحويين أنه في الأحوال الثلاثة يجوز نصبه وجره بحرف التعليل، لكن المحلي بالألف واللام جره أكثر من نصبه، والمضاف يستوي نصبه وجره، والمجرد من الألف واللام والإضافة نصبه أكثر من جره. (89) وخالف الجزولي جميع النحويين في المجرد (90)، فزعم أنه لا يجوز جره، فلا يجوز أن تقول: ضربت ابني لتأديبٍ، ولا يعلم أحد سبقه إلى القول بذلك، قال الشلوبي في شرح المقدمة الجزولية عن مذهب الجزولي: " وهذا غير صحيح، بل هو جائز؛ لأنه لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له سلفاً في هذا القول ". (91)

والحق ما ذهب إليه جمهور النحويين، فإن مذهبه مخالف لما صرح به النحويون، فهو زعم باطل، لا يعلم له سند من قول السابقين، فابن عقيل محق في وصف مذهب الجزولي بالزعم، ومما جاء فيه مجروراً وهو مجرد من الألف واللام ومن الإضافة قول الشاعر: من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصره ينتصر (92) فقد جر المفعول له " لرغبة " وهو غير مضاف، ولا محلي بالألف واللام. (93)

12 - ناصب المفعول معه

اختلف النحويون في عامل النصب في المفعول معه في نحو: سرت وطلوع الشمس، على خمسة مذاهب، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن العامل هو ما قبل الواو بواسطة الواو، فالواو أوصلت الفعل إلى ما بعدها، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف، وذهب الأخفش إلى أن الأصل في: سرت وطلوع الشمس: سرت مع طلوع الشمس، فحذفت "مع" وأقيمت الواو مقام "مع" ونقل نصب "مع" إلى ما بعد الواو، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بفعل محذوف بعد الواو، تقديره: سرت أو لا يست، وذهب الجرجاني إلى أنه منصوب بالواو نفسها. (94)

وقد ذكرت آراء النحويين في عامل النصب في المفعول معه مفصلة مع أدلتها في بطون الكتب المذكورة في الحاشية السابقة، وفي غيرها من الكتب، مما فيه غناء عن إعادتها هنا، وإنما نعرض بالتفصيل لما وصفه ابن عقيل بالزعم.

فاعترض ابن عقيل على مذهب الجرجاني، ووصفه بالزعم وعدم الصحة، حيث قال: " وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو، وهو غير صحيح؛ لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كاجزء منه لم يعمل إلا الجر، كحروف الجر، وإنما قيل: ولم يكن كاجزء منه؛ احترازاً من الألف واللام؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً لكونها كاجزء منه، بدليل تحطى العامل لها، نحو: مررت بالغلام ". (95)

والحق فيما ذكره ابن عقيل من أن ما ذهب إليه الجرجاني زعم باطل لا دليل عليه، فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو بتقوية الواو، وإنما احتاج الفعل إلى الواو؛ لضعفه عن الوصول إلى ما بعدها، كضعفه عن الوصول إلى الاسم ونصبه إياه مباشرة، فاحتاج إلى حرف الجر ليوصله إليه، في نحو: مررت بزيد، فكما تقوى الفعل للوصول إلى ما بعد حرف الجر بحرف الجر، كذلك تقوى للوصول إلى ما بعد الواو بالواو، ولم تعمل الواو كما عمل حرف الجر؛ لأنها في الأصل للعطف، والعاطفة فيها معنى العطف والجمع، ولما وضعت موضع "مع" ذهب عنها معنى العطف وبقي معنى الجمع، كما أن فاء العطف فيها معنى العطف، ولما وقعت في جواب الشرط ذهب عنها معنى العطف وبقي معنى الإبتاع.

ومما يؤيد أن الواو في معنى العاطفة وإن كانت بمعنى "مع" أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، كما يجوز في غيره من المفعولات، وإذا كانت الواو في مذهب العاطفة لم يجوز أن تعمل الجر، ولا غيره؛ لأن حرف العطف لا يختص بالأسماء دون الأفعال، بل يدخل على الأفعال والأسماء، والحروف إذا باشر الاسم والفعل لم يجوز أن يعمل؛ إذ العامل لا بد أن يكون مختصا بما يعمل فيه، وإذا لم تكن الواو عاملة؛ لعدم اختصاصها كان ما بعدها منصوبا بما قبلها.⁽⁹⁶⁾ وقال الرضي: الأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة.⁽⁹⁷⁾

وقال المرادي: لو كانت الواو هي العاملة لاتصل بما بالضمير في نحو: سرت وإياك.⁽⁹⁸⁾

13 - الخلاف في "مع" الساكنة العين

"مع" اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، وهي تفيده معنى المصاحبة، ودليل اسميتها: أنها يلحقها التنوين إذا أفردت، فنقول: جاء معاً، وربما دخل عليها حرف الجر، فقليل: "جئت من معه"، أي: من عنده، والمشهور أن عينها مفتوحة، وهي حينئذ معربة.⁽⁹⁹⁾

واختلف النحويون في تسكن عينها، فزعم سيبويه⁽¹⁰⁰⁾ - على حد تعبير ابن عقيل - أنه ضرورة، وذلك في قول الشاعر: فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما⁽¹⁰¹⁾ ووافقته على ذلك السيرافي⁽¹⁰²⁾، وذهب عامة النحويين إلى أنه لغة ربيعة وغنم، وهي عندهم في هذه الحال مبنية على السكون.⁽¹⁰³⁾

كما اختلفوا فيها حال كونها ساكنة العين، فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، وزعم أبو جعفر النحاس⁽¹⁰⁴⁾ - على حد تعبير ابن عقيل - أنه مجمع على ذلك.⁽¹⁰⁵⁾

والحق مع ابن عقيل في وصف قول سيبويه: إن تسكين عينها ضرورة، بالزعم؛ فإن النحويين مجمعون على أن تسكين عينها لغة ربيعة⁽¹⁰⁶⁾، وقد نقل الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت مع أخيك، بالسكون، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.⁽¹⁰⁷⁾

كما أن الحق مع ابن عقيل أيضاً في وصف ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس من دعوى الإجماع على أن الساكنة العين حرف بالزعم، فإن الأصح كونها اسماً إذ ذاك، وكلام سيبويه يشعر بذلك، وإنما سكنها الشاعر للضرورة⁽¹⁰⁸⁾

14 - مجيء الضمير المتصل بعد "لولا"

"لولا" من الأدوات التي يليها الاسم الظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾⁽¹⁰⁹⁾ ويليهما الضمير المنفصل، نحو قوله جل وعلا: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾⁽¹¹⁰⁾، وكلاهما في موضع رفع، وورد مجيء الضمير المتصل بعدها، نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه، واختلف النحويون في موضع هذا الضمير، فمذهب سيبويه أن "لولا" هنا حرف جر، وهي مختصة بجر الضمير، فالضمير بعدها في موضع جر.⁽¹¹¹⁾

وذهب الفراء⁽¹¹²⁾ والأخفش إلى أن الضمير في موضع رفع، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، فـ "لولا" لم تعمل شيئاً، كما لم تعمل في الظاهر، والضمير المنفصل.⁽¹¹³⁾

وزعم المبرد - على حد تعبير ابن عقيل⁽¹¹⁴⁾ - أن مجيء الضمير المتصل بعدها لم يرد في كلام العرب، ولا يكون الضمير بعدها إلا ضمير رفع⁽¹¹⁵⁾، لكن النحويين أنكروا عليه ذلك، قال أبو حيان "قال الأستاذ أبو علي: اتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالحليل، وسبيويه، والكسائي، والفراء - علي رواية "لولاك" عن العرب؛ فإنكار المبرد هذيان، وإن يكن يزيد بن الحكم حنّاً - كما قال - فقد قال رؤبة⁽¹¹⁶⁾: لولاكما خرجت نفساهما".⁽¹¹⁷⁾

وقال السرياني: "وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب".⁽¹¹⁸⁾

فالحق أن ما ذهب إليه المبرد زعم باطل لا دليل عليه، فكيف وهو منقوض بالسماع الذي رواه جلة البصريين والكوفيين؟! ومن ذلك قول الشاعر: أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن⁽¹¹⁹⁾

15 - كلمة "عطاء" بين المصدر واسم المصدر

اسم المصدر على نوعين: علم، وغير علم، فالعلم هو: ما دل على المصدر دلالة مغنية عن الألف واللام لتضمنه الإشارة إلى حقيقة، نحو: برة، ويسار، وفجار.

وغير العلم، هو: ما ساوى المصدر في الشياخ، وقبول "أل" والإضافة، ووقوعه موقع الفعل، أو وقوعه موقع ما يوصل بالفعل، وخالفه بخلوه في الفظ والتقدير من بعض ما في الفعل دون تعويض، أو تقدير، نحو: وضوء، وغسل، وبعضهم يطلق على المصدر الميمي، نحو: مَقْتَل، اسم مصدر.⁽¹²⁰⁾

والمصدر: يتضمن حروف الفعل بمساواة، نحو: توضعاً توضعوا، أو زيادة، نحو: دحرج دحرجة.

وقد يحذف من المصدر بعض حروف فعله، لكنه يتضمنه تقديراً، نحو: قتال، مصدر قاتل، فإنه متضمن المدة التي بعد الفاء، وقد قيل: قيتال.

كما أن المصدر أيضاً قد يحذف منه حرف من حروف فعله، لكنه يعوض عنه حرف آخر، نحو: عدة، مصدر: وعد.⁽¹²¹⁾

واختلف النحويون في كلمة "عطاء"، هل هي مصدر؟ أو اسم مصدر؟ فذهب سيبويه إلى أنها اسم مصدر؛ قال الرضي: "قال سيبويه: وأما التبيان فليس ببناء مبالغة، وإلا انفتح تأؤه، بل هو اسم أقيم مقام مصدر "بَيَّن"، كما أقيم "غارة" وهي اسم مقام "إغارة" في قولهم: أغرت غارة، و "نبات" موضع "إنبات" و "عطاء" موضع "إعطاء"، في قولهم: أنبت نباتاً، وأعطى عطاء"⁽¹²²⁾، وإلى هذا ذهب الرضي، وغيره.⁽¹²³⁾

وذهب ابن مالك إلى أن "عطاء" مصدر؛ لقرب ما بينه وبين أصله، وهو إعطاء، فلم يحدث فيه كبير تغيير، وأن كلمة "عون، وعشرة" ونحوهما أسماء مصادر؛ لبعدها ما بينها وبين أصلها؛ إذ حدث فيها تغيير كثير.⁽¹²⁴⁾

ونسب ابن عقيل إلى ابن المصنف القول بأن عطاء مصدر، ووصف قوله بالزعم⁽¹²⁵⁾، والذي في شرح ابن

الناظم للألفية خلاف ذلك، حيث يقول: "وقوله: "ولا سم مصدر عمل "بتنكير" عمل" لقصد التقليل، إشارة إلى أن اسم المصدر قد يعطي حكم المصدر، فيعمل عمل فعله، كقول الشاعر:

أكفرًا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المئة الرتاعا⁽¹²⁶⁾

... وليس ذلك بمطرد في اسم المصدر، ولا فاش فيه".⁽¹²⁷⁾ اللهم إلا إن كان يقصد ابن عقيل الناظم، وحدث خطأ من النساخ.

وأما ما ذهب إليه ابن مالك من أن "عطاء" مصدر، وأن همزته حذفت لكثرة الاستعمال، فمخالف لما ذهب إليه النحويون في الكلمة، ونحوها، ومخالف لما ذكره هو من أن اسم المصدر يخالف المصدر بخلوه من بعض ما في فعله دون تعويض أو تقدير. وليست قلة التغيير أو كثرته بمقياس على خروج الكلمة عن أصلها المقرر لها، فمثلا كلمة "إقامة" مصدر، رغم ما حدث فيها من التغيير بالإعلال بالنقل والقلب والحذف.

16 - إعمال اسم الفاعل المحلى بـ "أل"

اسم الفاعل إما أن يكون مجردا من الألف واللام وإما أن يكون محلى بهما، والمجرد يعمل بشرطين: الأول: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وخالف في ذلك الكسائي، وهشام، وابن مضاء⁽¹²⁸⁾، والآخر: أن يكون معتمدا على شيء قبله. أما المحلى فالمشهور من مذاهب النحويين أنه يعمل ماضيا، وحالا، ومستقبلا، وذهب بعض النحويين إلى أنه لا يعمل إلا ماضيا، ولا يعمل حالا، ولا مستقبلا، وذهب بعضهم أنه لا يعمل مطلقا، وأن المنصوب بعده إنما هو منصوب بإضمار فعل، وبعضهم ذهب إلى أن المنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به، وهذا الخلاف مذكور في بطون الكتب.⁽¹²⁹⁾ والعجيب أن بدر الدين ابن مالك ذكر أن المحلى يعمل باتفاق⁽¹³⁰⁾، وكأنه ما اطلع على ما ذكره النحويون في المسألة من الخلاف، بل إن والده نصّ على هذا الخلاف في التسهيل، فبدر الدين زعم الاتفاق في موضع خلاف، وهذا ما أنكره عليه ابن عقيل ووصفه بالزعم.

وأعجب مما ذكره بدر الدين ما ذهب إليه أبوه في شرح الكافية، حيث قال: "والخلاف إنما هو في المجرد من الألف واللام، وأما الملتبس بهما فلا خلاف في إعماله".⁽¹³¹⁾

مع أنه نص في التسهيل على الخلاف في ذلك⁽¹³²⁾، فهذا مما تردد فيه ابن مالك بين الكافية والتسهيل. والخلاصة: أن ما ذهب إليه بدر الدين من دعوى الاتفاق على إعمال المحلى زعم باطل يخالف ما نقله النحويون، ومنهم والده، فالمسألة موضع خلاف.

17 - بناء مصدر "فعل" المتعدي على "فعل" قياسا

ذهب جمهور النحويين إلى أن مصدر "فعل" المتعدي، سواء أكان مكسور العين، أم مفتوحها، هو "فَعَل" بفتح الفاء وسكون العين، قياسا مطردا.

واختلف في معنى القياس وطريقته، فذهب سيبويه، والأخفش، وغيرهما إلى أننا نقبس مصدر الثلاثي على "فَعَل" فيما لم يسمع فيه غيره، فإن سَمِعَ غيره لا نقيسه، بل نكتفي بالمسموع، وذهب الفراء إلى قياس "فَعَل"، وإن سَمِعَ غيره.⁽¹³³⁾

ولم يقيد النحويون "فَعَلًا" بشيء، وقيده ابن مالك من "فعل" المكسور العين بكونه يفهم عملا بالقم.⁽¹³⁴⁾ وذهب ابن جودي⁽¹³⁵⁾ إلى منع قياس مصدر الثلاثي، فقال: لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع، فلا يقاس على "فَعَل"، ولو غُدم السماع.⁽¹³⁶⁾

وقد وصف ابن عقيل مذهب ابن جودي بالزعم، وهو محق في ذلك، فقد اتفق النقل عن أئمة الشأن أنه مقيس فيما لم يسمع، وقاسه الفراء فيما سمع، فما ادعاه ابن جودي زعم باطل لا دليل عليه، إلا أن ينكر القياس دليلا من أدلة النحو التي اتفق العلماء عليها.⁽¹³⁷⁾

18 - نيابة "فعل" عن "مفعول" في المعنى والعمل

ينوب "فعل" عن "مفعول" في الدلالة على معناه، نحو: مررت برجل قتيل، وبامرأة قتيل، فتاب "قتيل" عن "مقتول".
 وذهب جمهور النحويين إلى أن نيابة "فعل" عن "مفعول" في المعنى سماعية وليست قياسية، وذهب بعضهم إلى أنها قياسية،
 وذهب بعضهم إلى أنها قياسية فيما ليس له "فعل" بمعنى "فاعل". (138)
 وزعم ابن المصنف -على حد تعبير ابن عقيل (139) - أن نيابة "فعل" عن "مفعول" كثيرة، ومع كثرتها ليست مقيسة
 إجماعاً، فادعى الإجماع على القول بأنها ليست قياسية. (140)
 مع أن غيره من النحويين ذكر فيها خلافاً، وقد ذكره والده في التسهيل، حيث قال: وليس مقيسا، خلافاً لبعضهم (141)
 وذكره أيضاً في شرح التسهيل (142) وذكره غيره (143)
 وقد يعتذر عن بدر الدين بأنه ادعى الإجماع على أن "فعلاً" لا ينوب عن "مفعول" نيابة مطلقة، بناء على ما ذكره أبوه في
 شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يجعله خاصاً بالفعل الذي ليس له "فعل" بمعنى "فاعل" (144)، لكن لا يمنع ذلك من ذكر
 الخلاف في المسألة.

وذهب ابن مالك إلى أن "فعل" تنوب عن "مفعول"، في المعنى لا في العمل، فلذلك لا يجوز أن تقول: مررت برجل كحيل
 عينه، ولا: مررت برجل جريح أبوه، فترفع كلمة "عينه"، وكلمة "أبوه" كما إذا قلت: مررت برجل مكحولته عينه، بالرفع. (145)
 ووصف ابن عقيل ما ذهب إليه ابن مالك بالزعم؛ بحجة أن غيره صرح بجواز نيابة "فعل" عن "مفعول" في العمل، كما ناب
 عنه في المعنى. (146)

وسبقه إلى ذلك أبو حيان، حيث قال: يحتاج في إجازة ذلك، أو منعه إلى نقل صحيح عن العرب. (147)
 والأولى أن نأخذ بالرأي الذي يميز إعمال "فعل" عمل "مفعول"، فكما نابت عنه في المعنى تنوب عنه في العمل، وكما أن
 أسماء الأفعال تقوم مقام الأفعال في المعنى والعمل.

19 - وقوع الجملة نعتاً للمعرف بـ "أل" الجنسية

ذكر النحويون للنعت بالجملة شروطاً، منها شرطان في الجملة، وهما: أن تكون الجملة خبرية، وأن تشتمل على ضمير يربطها
 بالمنعوت، وشرط في المنعوت، وهو: أن يكون نكرة لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً، ويقصد به المعرف بـ "أل" الجنسية (148)،
 وجعلوا من نعت المعرف بـ "أل" الجنسية قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ (149)، وقول الشاعر: ولقد أمر
 على اللئيم يسبي فمضيت ثم قلت لا يعنيني (150)

فـ "نسلخ" نعت لـ "ليل"، و "يسبي" نعت لـ "لئيم"، وحجتهم: قرب المعرف بـ "أل" الجنسية من النكرة؛ إذ المقصود ليل من
 الليالي، ولئيم من اللئام، فنظر هؤلاء إلى المعنى (151)

وذهب أبو حيان إلى أنه لا يجوز نعت المحلى بـ "أل" الجنسية بالجملة (152)، ووافق ابن عقيل، ووصف ابن
 عقيل قول من أجاز المسألة بالزعم، وخرج ما استشده به المحيزون على احتمال الحالية؛ نظراً إلى أن الأصل في الجمل بعد
 المعارف أن تكون

تكون أحوالاً (153)، فنظر أبو حيان، وابن عقيل إلى اللفظ.

والحق أن الزعم الذي لا دليل قاطع يؤكد أنه ما ذهب إليه أبو حيان، وابن عقيل، فالمعنى مقدم على اللفظ، وابن عقيل
 جعل الحالية في الشاهدين جائزة، لا واجبة.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد، فقد حاولت خلال هذه الدراسة الكشف استعمالات الزعم عند النحويين وابن عقيل، وعن سبب وصف ابن عقيل بعض مذاهب النحويين بالزعم الذي لا يقبل؛ لمخالفته ما جاء عن النحويين، مستعينا على ذلك بالله-تعالى- ثم بالرجوع إلى كتب النحو، والبحث عن آراء النحويين التي وصفها ابن عقيل بالزعم وخالفها، ووجدت أنه محق في جلها، ووقفت على بعض النتائج، وهي كالتالي:

- 1 - استعمل ابن عقيل مصطلح الزعم بمعنى القول الصحيح كغيره من النحويين.
- 2 - كسر نون جمع المذكر السالم والملحق به ضرورة، وليس لغة.
- 3 - جمع المؤنث السالم معرب حالة النصب، وليس مبنيا.
- 4 - قد تزداد الألف واللام في العلم المنقول، لإفادة التنبيه على الأصل الذي نقل منه.
- 5 - يجوز تعدد الخبر، وإن كان مفردا وجملة.
- 6 - لا يشترط للتعليق في باب "ظن" أن يصح تسليط العامل المعلق على الممولين بعد حذف المعلق فينصبهما.
- 7 - إنابة المفعول الثالث من باب "أعلم" موضع خلاف، ولا اتفاق على منعها.
- 8 - الاسم المشغول عنه إذا لم يوجد ما يوجب نصبه، أو ما يوجب رفعه، أو ما يرجح نصبه، أو ما يسوي بين الرفع والنصب، فإن نصبه جائز، لكنه مرجوح، وهو عربي جيد، ولا التفات إلى قول من منع النصب.
- 9 - القول بأن لبيك، وأخواتها: أسماء مقصورة قلبت ألفها ياء عند الإضافة زعم لا دليل عليه.
- 10 - تسكين عين (مع) لغة وليس ضرورة، وهي عند التسكين مختلف فيها بين الاسمية والحرفية، وليس مجمعا على حرفيتها.
- 11 - إذا ناب اسم الإشارة عن المصدر فلا يلزم أن يتبع اسم الإشارة بالمصدر.
- 12 - المفعول له المجرد من الألف واللام والإضافة يجوز نصبه وجره، والجر قبله، وليس ممنوعا، كما زعم الجزولي.
- 13 - الصحيح من مذاهب النحويين أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو بواسطة الواو، وما ذهب إليه الجرجاني من أنه منصوب بالواو نفسها زعم باطل لا دليل عليه.
- 14 - الصحيح أنه ورد عن العرب مجيء الضمير المتصل بعد "لولا"، ولا وجه لإنكار المبرد ذلك بعد أن رواه الثقات من جلة البصريين والكوفيين.
- 15 - تردد ابن مالك في إعمال اسم الفاعل الخلى بالألف واللام فذكر في الكافية أنه يعمل بلا خلاف، وذكر في التسهيل أربعة مذاهب في حكم إعماله، وقد زعم ابنه بدر الدين أنه يعمل باتفاق، وهو زعم باطل يخالف نقل النحويين.
- 16 - الصحيح أنه يجوز نعت المعرفة بـ "أل" الجنسية بالجملة.

- 17 - صح عن العرب مجيء الماضي من "يوشك" وادعاء الأصمعي عدم وروده زعم باطل.
- 18 - الصحيح أن قياس مصدر "فعل" بفتح العين أو كسرهما المتعدي هو "فعل" فيما لم يسمع، ودعوى قصر مصادر الثلاثي على السماع زعم باطل لا دليل عليه.
- 19 - الحق أن كلمة "عطاء" اسم مصدر، وليست مصدرًا، وأن القائل بمصدريتها هو ابن مالك، وليس ابنه.
- 20 - نيابة "فعل" عن "مفعول" في المعنى مختلف فيها بين السماع والقياس، وليس مجمعاً على أنها سماعية، ونيابتها عنها في العمل جائزة، وليست ممنوعة كما زعم ابن مالك.
- أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه

الهوامش

- (1) تنظر ترجمته في بغية الوعاة (130/1) وما بعدها.
- (2) تنظر ترجمته في بغية الوعاة (47/2) وما بعدها.
- (3) كتاب العين (ز ع م) (364/1)
- (4) المحكم والمحيط الأعظم (ز ع م) (534/1)
- (5) من المتقارب، لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (113)
- (6) سورة الأنعام، من الآية (136)
- (7) لسان العرب (ز ع م) (364/12)
- (8) القاموس المحيط (ز ع م) (1117)
- (9) الكتاب (206/3)
- (10) سورة سبأ، من الآية (6)
- (11) الكتاب (390/2)
- (12) من الرمل، وهو من أبيات قالها أنس بن زعيم الصحابي كما في: المقاصد النحوية (2000/4) وخزانة الأدب (471/6)
- (13) المقتضب (61/3)
- (14) ينظر: شرح الألفية (371، 370/2).
- (15) من البسيط، للفرزدق في الإنصاف (424/2) والمقاصد النحوية (174/1) وليس في ديوانه.
- (16) ينظر: شرح الألفية (126/1)
- (17) من الوافر لجريز في ديوانه (475) وروايته: وبني عبيد، وله في شرح الألفية لابن الناظم (27) وروايته: وبني أبيه، والتصريح (76/1) ولسحيم بن وثيل في الصحاح للجوهري (د ر ي) (2336/6) وروايته: "تَدْرِي" بدل "تبتغي"، و "رأس" بدل "حد"، و"يَدْرِي: يَحْتَلُّ ويخدع.
- (18) ينظر: شرح الكافية الشافية (200/1) ومنهج السالك (39/1).
- (19) يعني: معاملة "سنين" ونحوها معاملة "غسلين". ينظر شرح التسهيل لابن مالك (85/1)
- (20) من الوافر لجريز في ديوانه (475) وروايته: يبتغي. ولسحيم بن وثيل في الكامل للمبرد (634/2)
- (21) يقصد كسر النون في كلمة "آخريين" في البيت السابق عليه.
- (22) (85/1، 86) وينظر: منهج السالك (39/1).
- (23) ينظر: أوضح المسالك (61/1) وما بعدها، التصريح (80/1)

- (24) شرح الألفية (57/1: 60) وينظر: المساعد (45 /1)
- (25) ينظر: المساعد (45 /1)
- (26) ينظر: سر الصناعة (627/2) وشرح المفصل لابن يعيش (3/ 229، 230) والتذييل والتكميل (1/ 334)
- (27) ينظر: معاني القرآن (423/2)
- (28) من الطويل، لحميد بن ثور في ديوانه (249) ورايته: نجاته تبدى تارة وتغيب
- (29) شرح الألفية (27، 28) وينظر: معاني للفراء (423/2) وتمهيد القواعد (1/ 342) والتصريح (1/ 79)
- (30) ينظر: التصريح (1/ 77)
- (31) في قوله في الألفية: وقَلَّ من بكسره نطق.
- (32) ينظر: المقاصد الشافية (1/ 200)
- (33) ينظر: الارتشاف (1/ 151، 2/ 842)
- (34) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (1/ 147) وسر صناعة الإعراب (2/ 473) والارتشاف (2/ 842)
- (35) شرح الكتاب للسيرافي (1/ 147)
- (36) ينظر: شرح الألفية (1/ 62) ومنهج السالك (1/ 20)
- (37) ينظر: الخصائص (3/ 50) و(1/ 179) وشرح الألفية لابن الناظم (12) وتوضيح المقاصد (1/ 298) والهمع (1/ 59)،
- (60) وشرح كتاب الحدود للفاكهي (164)
- (38) ينظر: الهمع (1/ 59، 60)
- (39) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (1/ 147)
- (40) ينظر: سر صناعة الإعراب (2/ 473)
- (41) ينظر: الارتشاف (2/ 842)
- (42) المقتضب (1/ 144، 145) وينظر: (3/ 331)
- (43) الألفية (16)
- (44) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل (1/ 147، 148) والتذييل والتكميل (2/ 323) والمقاصد الشافية (1/ 572) والتصريح
- (1/ 185) والنحو الوافي (1/ 431)
- (45) ينظر: شرح الألفية (1/ 147)
- (46) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 159 /160)
- (47) ينظر: الهمع (1/ 346)
- (48) نسب هذا المذهب إلى أبي علي الفارسي، كما في معني اللبيب (5/ 253) وتمهيد القواعد (2/ 1034)
- (49) سورة طه، من الآية (20)
- (50) ينظر: شرح الألفية (1/ 203)
- (51) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (4/ 412)
- (52) ينظر: الدر المصون (8/ 26)
- (53) ينظر: التبيان (2/ 888)
- (54) ينظر: شرح الألفية (1/ 262)
- (55) من الطويل، والبيت الأول في ديوان النابغة الجعدي (88) وبلا نسبة في: كتاب الأفعال للسرقسطي (4/ 224)
- (56) كتاب العين (و ش ك) (1/ 330)
- (57) من الوافر، لجرير في ديوانه (56) وروايته "اللنيم" بدل "الشقي"

- (58) تاج اللغة وصحاح العربية (و ش ك) (1615/4)
- (59) من الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك (392/1) والمقاصد النحوية (690/2)
- (60) المحكم والمحيط الأعظم (و ش ك) (121/7) وينظر: لسان العرب (و ش ك) (513/10)
- (61) سورة الإسراء، من الآية (52)
- (62) لم أقف على صاحب هذا الزعم.
- (63) ينظر: شرح الألفية (344/2)
- (64) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (89/2) وشرح الكافية الشافية (560/2) والتذليل والتكميل (84/6) والدر المصون (370/7) وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (279/1) وشرح المكودي للألفية (79)
- (65) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز (129) والتسهيل (77) والتذليل والتكميل (248/6) وتوضيح المقاصد (609/2) وأوضح المسالك (152/2) وشرح الألفية لابن عقيل (401/2) وتمهيد القواعد (1636/4)
- (66) ينظر: التسهيل (77)
- (67) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (538/1، 539) وتمهيد القواعد (1637/4، 1638)
- (68) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (538/1، 539) وشرح الألفية لابن الناظم (171) والتذليل والتكميل (254 /6) وتوضيح المقاصد (609/2) وأوضح المسالك (152/2) وشرح الألفية لابن عقيل (401/2) والمساعد (399/1) والتصريح (432 /1)
- (69) ينظر: شرح الألفية (401/2) والمساعد (399/1)
- (70) الألفية (27)
- (71) من الرمل، لعلقة الفحل في ديوانه (96) وروايته برفع (فارس) وله في المقاصد النحوية (986/2) ونسب لامرأة من بني الحارث بن كعب في أمالي ابن الشجري (288/1) وشرح أبيات المغني (106/5).
- ملحما: الذي ألمحته الحرب فلا يخرج منها، زميل: جبان ضعيف، نكس: لا خير فيه، وكل: يكل أمره إلى غيره.
- (72) ينظر: الأمالي (288/1)
- (73) سورة الرعد، من الآية (23) وسورة النحل من الآية (31) وسورة فاطر من الآية (33) وهي قراءة زيد بن ثابت وأبي عبد الرحمن، ينظر: مختصر شواذ القرآن (76) والبحر المحيط (474/5).
- (74) ينظر: شرح الألفية (411/2)
- (75) الكتاب (80/1) وينظر: شرح الألفية لابن هانئ اللخمي (353/2)
- (76) الأمالي (289/1)
- (77) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم (175) وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (500) وشرح قطر الندى (196) وشرح الأشموني (192/1)
- (78) ينظر: الكتاب (349/1) والمقتضب (223/3) والأصول لابن السراج (252/2) وشرح الكتاب للسيرافي (240/2) واللباب للعكبري (465/1) وشرح المفصل لابن يعيش (291/1) وشرح الكافية الشافية (931/2) والارتشاف (2156/4) وتوضيح المقاصد (801/2) وأوضح المسالك (97/3).
- (79) سورة الملك من الآية (4)
- (80) الكتاب (349/1)

- (81) ينظر: السابق (351/1)
- (82) ينظر: السابق (351/1) حاشية (1)
- (83) من المتقارب، لرجل من بني أسد في: المقاصد النحوية (1036/2) والتصريح (697/1) والشاهد: لبي يدي، فجعل "لبي يدي" بالياء، وإن كان مضافاً إلى الظاهر، وذلك دليل على أنه ليس مقصوراً، ولو كان مقصوراً لبقِيَ بالألف كحال "لدى وعلى" إذا أُضيفتا إلى الظاهر.
- (84) ينظر: الكتاب (352/1) وشرح المفصل لابن يعيش (292/1) وشرح الألفية لابن عقيل (15/3)
- (85) الكتاب (40/1) وينظر: التصريح (495/1)
- (86) شرح التسهيل (181/2)
- (87) التذليل والتكميل في (155/7)
- (88) شرح الألفية (439/2) وينظر: توضيح المقاصد (647/2)
- (89) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (198/2) وشرح الكافية الشافية (672/2) والتذليل والتكميل (244/7) والارتشاف (1386/3، 1387) وتوضيح المقاصد (654/2: 656) وشرح الأشموني (483/1).
- (90) ينظر مذهبه في: المقدمة الجزولية (262) وشرحها للشلوبين (1082/3) والتذليل والتكميل (244/7) والارتشاف (1386/3، 1387) وتوضيح المقاصد (654/2: 656) وشرح الألفية لابن عقيل (451/2)
- (91) (1082/3) وينظر: الارتشاف (1386/3، 1387) وتمهيد القواعد (1883/4)
- (92) من الرجز، بلا نسبة في أوضح المسالك (229/2) والتصريح (513/1) وشرح الأشموني (483/1)
- (93) ينظر: أوضح المسالك (229/2) والتصريح (513/1) وشرح الأشموني (483/1)
- (94) تنظر آراء النحويين واختلافهم في هذه المسألة في: الكتاب (298/1) والأصول (209/1) والإيضاح للفارسي (168) والإنصاف مسألة (31) والتبيين عن مذاهب النحويين مسألة (61) وتوجيه اللمع (200) وشرح عمدة الحافظ (402) وشرح الكافية للرضي (517/1، 518) وتوضيح المقاصد (664/2) والجنى الداني (155) وتمهيد القواعد (2045/2)
- (95) شرح الألفية (465/2)
- (96) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (439/1، 440)
- (97) ينظر: شرح الكافية للرضي (518/1)
- (98) ينظر: الجنى الداني (155)
- (99) ينظر: الكتاب (287/3) وشرحه للسيرافي (55/4) والتذليل والتكميل (79/8) والجنى الداني (306)
- (100) ينظر: الكتاب (287/3) وشرحه للسيرافي (55/4) والارتشاف (1457/3)
- (101) من الوافر لجرير في ديوانه (410) وروايته: فيكم، بدل معكم.
- (102) ينظر: شرح الكتاب (55/4)
- (103) ينظر: الارتشاف (1457/3) والتذليل والتكميل (79/8) والجنى الداني (305)
- (104) ينظر: إعراب القرآن (213/3) والتذليل والتكميل (79/8) وشرح الألفية لابن عقيل (32/3)
- (105) ينظر: شرح الألفية (31/3، 32)
- (106) ينظر: الارتشاف (1457/3) والجنى الداني (306)
- (107) ينظر: التصريح (715/1)
- (108) ينظر: الكتاب (287/3) وشرح الكافية الشافية (951/2) وشرح ابن الناظم (285)

- (109) سورة البقرة من الآية (251)
(110) سورة سبأ من الآية (31)
(111) ينظر: الكتاب (373، 373/2)
(112) ينظر: معاني القرآن (85/2)
(113) ينظر الخلاف بين النحويين مع أدلة كل مذهب في: معاني القرآن للفراء (85/2) والإنصاف مسألة (548/2: 554)
وشرح التسهيل لابن مالك (185/3) وشرح الكافية الشافية (788/2) والتذليل والتكميل (307/11) والجنى الداني (604)
والمساعد (292/2) وغيرها.
(114) ينظر: شرح الألفية (537/2) والمساعد (292/2)
(115) ينظر: الكامل (1278/3)
(116) لم أقف عليه في ديوانه، وله في خزنة الأدب (341/5)
(117) التذليل والتكميل (308/11) وينظر: الإنصاف (553/2) والمساعد (292/2، 293) وشرح المقدمة الجزولية
للشلوبين (835/2، 836)
(118) شرح الكتاب (137/3)
(119) من الطويل لعمر بن العاص في: المقاصد النحوية (1207/3) وبلا نسبة في: معاني الفراء (85/2) وشرح الكتاب
للسيرافي (137/3) والإنصاف (553/2)
(120) ينظر: أوضح المسالك (209/3) والمقاصد الشافية (238/4) وشرح الشذور للجوجري (721/2)
(121) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (121/3، 122) والتذليل والتكميل (98/11) وما بعدها، وتوضيح المقاصد
(845/2) وتمهيد القواعد (2855/6) وما بعدها، والمقاصد الشافية (238/4) وما بعدها، وشرح الشذور للجوجري
(673/2، 674) والتصريح (3/2) وما بعدها، والهمع (51/3) وشرح الأشموني (335/2)
(122) شرح الشافية (167/1) ولم أهد إلى هذا النص في الكتاب.
(123) ينظر: شرح الشافية (178/1) والتذليل والتكميل (104/11) وأوضح المسالك (211/3) والمقاصد الشافية
(240/4) وشرح الشذور للجوجري (720/2)
(124) ينظر: شرح التسهيل (122/3) وتوضيح المقاصد (846/2)
(125) ينظر: شرح الألفية (63/3)
(126) من الوافر، للقطامي، في ديوانه (37)
(127) شرح الألفية (298)
(128) ينظر: المساعد (197/2)
(129) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (100/4) والتسهيل (137) والتذليل والتكميل (334/10) وما بعدها، وتوضيح
المقاصد (849/2، 850) وشرح الألفية لابن عقيل (76/3) والمساعد (198/2، 199) وتمهيد القواعد (2725/6،
2726) والمقاصد الشافية (274/4) وما بعدها، وغيرها.
(130) ينظر: شرح الألفية (302)
(131) شرح الكافية الشافية (1029/2)
(132) ينظر: التسهيل (137)

- (133) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف (76) والتسهيل (205) وشرح الألفية لابن الناظم (309) وتوضيح المقاصد (862/2) وشرح الألفية لابن عقيل (91/3) والمقاصد الشافية (323/4، 324) والتصريح (25/2) وهمع الهوامع (282/3) وفتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال (182، 183) وحاشية الصبان (460/2)
- (134) ينظر: التسهيل (205) وتوضيح المقاصد (862/2) وفتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال (183)
- (135) هو: خلف بن فتح بن جودي القيسي البائري، كان مقرئاً نحوياً حافظاً للحديث، حاذقاً به غزير الرواية، مقتفياً آثار الصالحين؛ روى عن أبي طالب مكي وأبي عبدة حسان بن مالك، وصنف شرح مشكل الجمل للزجاجي، توفي سنة 434هـ، ينظر: بغية الوعاة (556/1)
- (136) ينظر مذهبه في: شرح الألفية لابن عقيل (91/3) وهمع الهوامع (282/3) وحاشية الصبان (460/2)
- (137) ينظر: الاقتراح (21)
- (138) ينظر: التسهيل (138) التذليل والتكميل (362/10) والارتشاف (5/ 2288) وشرح الألفية لابن عقيل (108/3) والمساعد (209/2) وفتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال (174) والهمع (228/3) وشرح الأشموني (355/2)
- (139) ينظر: شرح الألفية (107/3)
- (140) ينظر: شرح الألفية (316)
- (141) ينظر: التسهيل (138)
- (142) ينظر: شرح التسهيل (138)
- (143) ينظر: التذليل والتكميل (362/10) والارتشاف (5/ 2288) والمساعد (209/2) وتمهيد القواعد (385/4)
- (144) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل (108/3) والمساعد (209/2)
- (145) ينظر: التسهيل (138)
- (146) ينظر: شرح الألفية (107/3)
- (147) ينظر: التذليل والتكميل (363/10)
- (148) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (211/3) والارتشاف (4/ 1915) وشرح الألفية لابن الناظم (351، 352) وتوضيح المقاصد (2/ 948) وأوضح المسالك (3/ 306) وما بعدها، والتصريح (2/ 114) وما بعدها، وشرح الأشموني (2/ 396)
- (149) سورة يس، من الآية (37)
- (150) من الكامل، منسوب إلى رجل من بني سلول في الكتاب (3/ 24) والتصريح (2/ 114) وبلا نسبة في: الخصائص (330/3) وأمالى ابن الشجري (3/ 48) ويروى: فأعف ثم أقول لا يعنيني
- (151) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 211) وشرح ابن الناظم للألفية (352) وتوضيح المقاصد (2/ 948) والتصريح (2/ 115)
- (152) ينظر: الارتشاف (4/ 1915)
- (153) ينظر: شرح الألفية له (3/ 168، 169) والمقاصد النحوية (4/ 1553) وحاشية رقم (1) من أوضح المسالك (3/ 306)